

Distr.: Limited
15 March 2007
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الخمسون

فيينا، ١٢-١٦ آذار/مارس ٢٠٠٧

مشروع التقرير

المقرر: أوليغ غيراسيمنكو (أوكرانيا)

إضافة

الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة

هيكل المناقشة

١ - نظرت اللجنة، في جلساتها ١٢٧٩ و ١٢٨٠ المعقودتين في ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٧، في البند ٦ من جدول الأعمال، وعنوانه كما يلي:

"الاتجار بالمخدرات وعرضها بصورة غير مشروعة:

"(أ) الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات والإجراءات التي اتخذتها الهيئات الفرعية التابعة للجنة؛

"(ب) متابعة الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة: التدابير الرامية إلى تعزيز التعاون القضائي؛ مكافحة غسل الأموال؛

"(ج) خطة العمل بشأن التعاون الدولي على إبادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة".

٢ - وكانت الوثائق التالية معروضة على اللجنة لكي تنظر في البند ٦:



(أ) تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات (E/CN.7/2007/4)؛

(ب) تقرير الأمانة عن الإجراءات التي اتخذتها الأجهزة الفرعية التابعة للجنة المخدرات (E/CN.7/2007/5)؛

(ج) تقرير المدير التنفيذي عن تعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية البديلة، بما فيها التنمية البديلة الوقائية مع إيلاء المراعاة الواجبة لحماية البيئة (E/CN.7/2007/8)؛

(د) تقرير المدير التنفيذي عن تنفيذ مبادرة ميثاق باريس (E/CN.7/2007/9).

٣- وقدّم ممثل للأمانة عرضاً سمعياً-بصرياً عن الاتجاهات العالمية الحالية للاتجار بالمخدرات غير المشروعة وعن عمل الهيئات الفرعية للجنة. وألقى كلمة ممثلو ألمانيا (نيابة عن الاتحاد الأوروبي) وبيرو (نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي) ونيجيريا وتركيا واليابان وكرواتيا والنرويج وكولومبيا والبرازيل وجمهورية إيران الإسلامية والولايات المتحدة. كما ألقى كلمة المراقبون عن لختنشتاين والبرتغال والفلبين وأفغانستان وماليزيا وإندونيسيا وهايتي وجمهورية فنزويلا البوليفارية والأردن وتوغو.

٤- وأعرب ممثلون عن تقديرهم للعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد التقارير عن رصد المحاصيل غير المشروعة والدراسات الاستقصائية حول زراعة خشخاش الأفيون، وشجيرات الكوكا والقنب المغربي، إضافة إلى التقارير عن الاتجاهات العالمية والإقليمية للاتجار بالمخدرات غير المشروعة. وأشاروا إلى أن كل هذه الجهود تمثل إضافة كبيرة إلى المعارف الدولية حول تلك المواضيع وتشكّل أدوات قيّمة لمساعدة الدول الأعضاء على فهم خطورة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة وشبكاته على المستوى العالمي.

٥- وتطرق ممثلون إلى ما يشكّله الاتجار غير المشروع بالمخدرات من تهديد مستمر للمجتمع الدولي، وأعربوا عن الحاجة إلى تعزيز التنسيق الدولي والإقليمي، ولا سيما في مجالات التعاون على إنفاذ القوانين، وإشراك الدول والوكالات في المبادرات والاستراتيجيات المشتركة الهادفة إلى مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها، علاوة على الحاجة إلى نهج متسق لمراقبة السلائف الكيميائية.

٦- وأعرب المتكلمون عموماً عن القلق إزاء الزيادة الحادة في مساحة المناطق المزروعة بخشخاش الأفيون غير المشروع في أفغانستان. وأقروا بأنه ما من دولة عضو. بمنأى عن التهديد الذي يشكله إنتاج المواد الأفيونية غير المشروع في أفغانستان التي باتت المصدر الرئيسي في

العالم للمواد الأفيونية المنتجة بصورة غير مشروعة. وأشاروا بالتالي إلى أن على المجتمع الدولي أن يمضي في دعم حكومة أفغانستان سياسيا وماليا وعمليا في جهودها الرامية إلى تنفيذ استراتيجيتها الوطنية لمكافحة المخدرات. كما أشاروا إلى ضرورة إدماج الجهود التي تستهدف تحقيق التنمية البديلة تحديدا ضمن الجهود الأوسع الرامية إلى إعادة بناء الاقتصاد.

٧- وأفيد بأن الإيرادات التي تُجنى من الاتجار بالمخدرات تؤدي إلى قيام هياكل نفوذ موازية في البلدان ذات الاقتصادات الضعيفة، مما يفاقم حالة عدم الاستقرار وانعدام الأمن. وأشار إلى أن مكافحة إنتاج المخدرات لن تُفضي إلى القضاء على الاتجار ما لم يكن ذلك العمل مصحوبا بتدابير لمكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون في الدول المتضررة. وتكلم عدد من الممثلين عن تجارب بلدانهم، فأكدوا الصلات القائمة بين الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة والإرهاب وأعمال الاختطاف والابتزاز. وأقروا بوجود حاجة واضحة إلى معالجة هذه المشكلة وبأن لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دورا رئيسيا في هذا المجال.

٨- وأثنى متكلمون على مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لاستهلاله مرحلة ثانية من مبادرة ميثاق باريس، التي تهدف إلى تحسين تقييم المشكلة وتعزيز فهمها والتنسيق فيما بين المانحين والدول الأعضاء المتضررة بصورة مباشرة من الاتجار بالمواد الأفيونية الأفغانية ومن عبورها أراضيها. ونظرا إلى تزايد أهمية أفريقيا بصفتها منطقة لإعادة شحن الهيروين، اقترح متكلمون أن تتركز الجهود التي ستبذل مستقبلا في إطار مبادرة ميثاق باريس على احتياجات تلك المنطقة عندما تواجه هذا التحدي. وأعرب عن قلق إزاء بروز ظاهرة جديدة تتمثل في استخدام أفريقيا للاتجار بالكوكايين والهيروين. وأفيد بأن ازدياد الاتجار عبر أفريقيا يُسّرّه عوامل عديدة خاصة بهذه القارة، كما يُسّرّه تزايد الطلب على المخدرات غير المشروعة في أوروبا ومناطق أخرى. وأفيد بأن السلطات في شمال أفريقيا لاحظت تحولا في مجال تركيز العمليات التي تقوم بها شبكات الاتجار بالمخدرات التي رسّخت أقدامها هناك، وذلك من راتنج القنب الذي كان يُنتج محليا إلى الكوكايين الذي دخل إلى مناطق أخرى من أفريقيا.

٩- وأعرب ممثلون عن تقديرهم لآليات تعاون يجري العمل بها ويدعمها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، مثل الأجهزة الفرعية التابعة للجنة، ألا وهي رؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط التي تضطلع بتعزيز تبادل المعلومات والخبرات بين الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات وتسهيل وضع نُهج

متماسكة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من جرائم تُرتكب عبر الحدود. ولاحظ الممثلون أن هذه المنتديات الإقليمية قد أسهمت إسهاما كبيرا في بناء الثقة وأرست القواعد اللازمة للتعاون العمليّاتي البناء.

١٠- وأشار متكلمون إلى الخسائر الكبيرة في الأرواح التي تكبدها عدد من البلدان من جراء الاتجار بالمخدرات، ومن هذه البلدان بوجه خاص جمهورية إيران الإسلامية وكولومبيا، رغم الجهود الجبارة التي تبذلها تلك البلدان في مجال إنفاذ قوانين المخدرات. وأكد آخرون على ضرورة تقديم التعاون الدولي الكافي لدول العبور والدول المتضررة أكثر من غيرها من زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة.

١١- وأبدى ممثلون قلقهم العميق من الوضع المتعلق بصنع المنشطات الأمفيتامينية والسلائف الكيماوية التي تُستعمل في صنع هذه المنشطات والاتجار بكل من تلك المنشطات والسلائف. واسترعى الاهتمام إلى ظاهرة جديدة، ألا وهي الاتجار بالكيماويات وتزايد تعاطيه، وهو عقار كانت بعض الدول قد أخضعتة للمراقبة الوطنية. وأعرب عن تأييد إمكانية إضافة الكيماويات إلى قائمة المواد الخاضعة للمراقبة الدولية. ونظرا لاستمرار استحداث مواد جديدة ذات تأثيرات نفسانية، رأى متكلمون أن من المهم أن تكون السلطات على أهبة الاستعداد للتبادل السريع للمعلومات عن الاتجاهات المستجدة وقادرة على ذلك. وأشار إلى ضرورة التعجيل بإخضاع تلك المواد الاصطناعية الجديدة للمراقبة. وقدم الممثلون أمثلة على النجاح الذي حققته سلطات بلدانهم في تفكيك المختبرات السرية وتحديد الجماعات عبر الوطنية الضالعة في تشغيل تلك المختبرات.

١٢- واسترعى عدد من المتكلمين الانتباه إلى المبادرات الوطنية الجديدة المتخذة لمنع المخدرات، وأكدوا على النهج المتكاملة والمتعددة التخصصات والمتوازنة المتبعة للتصدي لكل من الطلب على المخدرات وعرضها غير المشروعين. وتحدث آخرون عن إجراء تعديلات على قوانين بلدانهم لكي تتسق مع المعاهدات واللوائح الدولية في مجال مراقبة المخدرات.

١٣- وأمام التغير المستمر في طرائق العمل والأساليب التي يتبعها المتجرون بالمخدرات، أشار ممثلون إلى ضرورة اعتماد السلطات المرونة ذاتها للتصدي لتلك التحديات، باتخاذ تدابير من قبيل الاستعراض المنتظم للبنية التحتية التقنية في المناطق الحدودية، برا وبحرا وجوا، ولعمليات المراقبة، وتقديم تدريب مستمر لموظفي الحدود. وأقر عدد من المتكلمين استعمال أسلوب التسليم المراقب. وأبلغوا عن النجاح الذي حققته بلدانهم باستخدام ذلك الأسلوب لتحديد العناصر الرئيسية في عصابات الاتجار بالمخدرات والقضاء على عملياتها غير

المشروعة. ونظرا إلى وجوب التصدي لتلك العمليات بسرعة لكي تكون المكافحة ناجعة، شجعت الدول الأعضاء على مراجعة تشريعاتها حتى تضمن قدرة سلطاتها على التصدي لتلك العمليات وحصولها على التدريب المناسب.

١٤- واستعرض عدّة متكلمين الخطوات التي اتخذتها حكوماتهم لمكافحة غسل الأموال، وأشاروا إلى أن الجهود العالمية المبذولة لخفض عرض المخدرات غير المشروع لن تؤدي أكلها ما لم تُقرن بجهود لمكافحة غسل الأموال. وسُلط الضوء أيضا على الصلة الوثيقة القائمة بين الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وأشار أولئك المتكلمون إلى ضرورة أخذ أنشطة إجرامية، من قبيل تهريب الأسلحة والأشخاص، في الاعتبار عند مكافحة الاتجار بالمخدرات.

١٥- وسلّم عدّة متكلمين بالعمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التنمية البديلة. ورأى عدد منهم أن التنمية البديلة عنصر هام في أي استراتيجية شاملة لمكافحة المخدرات، وأن استراتيجية من ذلك القبيل ينبغي لها أن تشمل مجالات مثل إبادة المحاصيل غير المشروعة وإنفاذ القوانين وإقرار سلطة القانون وخفض الطلب على المخدرات. ولوحظ أنّ من المهم، بغية مكافحة إنتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين، مراعاة العوامل الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الظاهرة، ومواجهة حلقة الفقر المستشري والمديونية والتهميش، من خلال اعتماد تسلسل زمني صحيح لبرامج التنمية البديلة وجهود إبادة المحاصيل غير المشروعة. وأفيد بأن المكتب يحتل مكانة فريدة تؤهله لحشد الدعم والاضطلاع بدور المحفز للتنمية البديلة، بما في ذلك ضمان ارتباط برامج التنمية البديلة ارتباطا مباشرا بأهداف مكافحة المخدرات.

١٦- وأشار بعض المتكلمين إلى برامج التنمية البديلة والتنمية البديلة الوقائية وسياساتها، فأفادوا بأنّ هذه البرامج والسياسات تفتقر إلى الموارد الضرورية لكي يكون لها تأثير مستمر في الأسباب الكامنة وراء زراعة المحاصيل غير المشروعة، ومن تلك الأسباب الفقر وانعدام الأمن.

١٧- ولفت بعض المتكلمين الانتباه إلى زراعة نبات القنب غير المشروعة في بلدانهم وأعربوا عن رأي مفاده أن اللجنة ينبغي لها أن تدعم توسيع نطاق برامج التنمية البديلة لكي تتناول تلك الزراعة. وأفيد بأنّ الدول التي اكتسبت تجارب إيجابية في مجال التنمية البديلة يمكنها أن تساعد دولاً أخرى في صوغ وتنفيذ تلك البرامج بغية التقليل من مستوى زراعة القنب.

١٨- ورأى أحد المتكلمين ضرورة تعزيز قدرة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال التنمية البديلة بغية زيادة قدراته على تقديم المساعدة التقنية للدول

الأعضاء ومكاتبه الميدانية في مجالات وضع السياسات وصياغة المشاريع وتنفيذها وتقييمها ورصدها.

١٩- وشدد ممثل أفغانستان على الحاجة إلى مزيد من التنسيق بين البلدان المانحة والمنظمات الدولية وحكومة بلده فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية لموارد الرزق البديلة. ورفض الممثل اقتراحا تقدمت به منظمة دولية غير حكومية يدعو إلى إباحة زراعة خشخاش الأفيون في أفغانستان من أجل إنتاج أدوية مثل المورفين. ورفض ممثلو بلدان أخرى أيضا ذلك الاقتراح. وأعرب عن تقدير مبادرة الأداء الجيد التي اتخذها المكتب، والتي تهدف إلى مكافأة المقاطعات التي قضت على الأفيون أو تمكنت من تقليص حجم زراعة خشخاش الأفيون إلى مستويات دنيا.

٢٠- واسترعى ممثل كولومبيا الانتباه إلى الإنجازات التي حققها بلده في الإبادة الإجبارية والطوعية للمحاصيل غير المشروعة. وأشار إلى أن عمليات إبادة المحاصيل غير المشروعة من الجو تجري وفقا للوائح البيئية التي تنظم استعمال مبيدات الآفات.

٢١- وفيما يخص التعاون القضائي، أكد متكلمون على أهمية التعاون الدولي في استكمال الجهود الوطنية المبذولة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بحرا. وذكر، من بين الأمثلة على ذلك، التعاون على تنظيم حلقات تدريبية والتعاون الإقليمي على إنفاذ قوانين البحار وإنشاء أفرقة عاملة معنية بمسائل الاتجار غير المشروع بالمخدرات بحرا والتعاون على إجراء تحقیقات مشتركة.